

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٤٨٢/٤١٤

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادسة

يوسف الطاهات، ياسين العبداللات، د. محمد الطراونة، عمر خلفات

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ رفع نائب عام الجنائيات الكبرى القرار الصادر عن
محكمة الجنائيات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٤/١٣٢) بتاريخ
٢٠١٤/٢/١٧ إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون وفقاً لمقتضيات
المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى المتضمن تجريم المتهم
بجنائية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩) من قانون
العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكرر خمس مرات وعملاً بالมาدين
وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات وثمانية أشهر والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف طالباً تأييد القرار المذكور .

قام مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطيرة طلب في نهايتها
تأييد القرار المشار إليه .

الـ قـرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة
الجنائيات الكبرى أنسنت المتهم
التهمة
التالية :-

جنائية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة
(٣٠٠) من القانون ذاته مكررة خمس مرات .

وتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بساند النيابة العامة في أن المتهم هو شقيق المجنى عليها (مواليد ٢٠٠٢/١/١٢) وفي بداية شهر أيلول من عام (٢٠١٣) وبعد وفاة والدهما أخذ المتهم يتحرش بالمجني عليها جنسياً حيث كان يقوم بالإمساك بها وحضنها وتقبيلها على فمها ورقبتها والتحسيس على صدرها وثدييها رغم أنها وقد كرر الأفعال ذاتها وبأوقات مختلفة حتى بلغ مجموعها بحدود خمس مرات ، وقدمت الشكوى وجرت الملاحة .

وبالتالي وجدت المحكمة إن واقعة هذه الدعوى التي تستخلاصها ويرتاج إليها وجدانها وضميرها تتلخص في أن المتهم هو شقيق المجنى عليها والتي لم تتم الثانية عشرة من عمرها باعتبارها من مواليد ٢٠٠٢/١/١٢ ، وإنه وفي بداية شهر أيلول من عام (٢٠١٣) وبعد وفاة والدهما أخذ المتهم يتحرش بالمجني عليها جنسياً حيث كان يقوم بالإمساك بها وتقبيلها على وجهها ورقبتها والإمساك بثدييها والضغط عليهم رغم أنها وقد كرر الأفعال ذاتها وبأوقات مختلفة حتى بلغ مجموعها بحدود خمس مرات وذلك بالحد المتيقن .

وبتطبيق القانون على الواقع التي خلصت إليها المحكمة إن الأفعال المادية التي قارفها المتهم والمتمثلة في قيامه بالإمساك بالمجني عليها شقيقته الطفلة والتي لم تتم الثانية عشرة من عمرها باعتبارها من مواليد ٢٠٠٢/١/١٢ وقيامه بتقبيلها على خدتها ورقبتها وقيامه بالإمساك بنهدتها من فوق الملابس والضغط عليه ، فإن هذه الأفعال تشكل جنائية تلك العرض بحدود المادة (٤٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة خمس مرات باعتبار أن المتهم قد استطاع إلى مكان في جسم المجني عليها يعد من عورتها وهو نهدتها وقام بالضغط عليه والتي يحرض سائر الناس على صونها والذوذ عنها وأن المجني عليها لم تكمل الثانية عشرة من عمرها وقد تم هذا الفعل من المتهم على المجني عليها وهي من محارمه وقد كرر أفعاله تلك غدة مرات كما جاء بأقوال المجني عليها وشهادته شقيقتها بلغت بالحد المتيقن خمس مرات .

لهذا وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة خمس مرات.

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته قررت المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات وثمان أشهر والرسوم وتضمينه نفقات المحاكمة محسوبة له مدة التوقيف.

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لمقتضيات المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع ستتفاوض بينات الداعي مناقشة سلية واستخلاص الواقعية الجرمية وتطبيق حكم القانون عليها.

وفي حالة المعروضة نجد مابلي :-

أ. من حيث الواقعية الجرمية :-

نجد ابتداءً إن المحكمة ومن قبلها المدعي العام قد استمعت إلى أقوال المشتكية شقيقة المتهم البالغة من العمر (١١) سنة على سبيل الاستدلال كونها لا تدرك كنه القسم القانوني وقد جاء بشهادتها لدى المحكمة قولها (أخوي كان يسكر بالدار وبس يكون سكران بصير يكسر بالقراز وبيوسني من خدي ولما كان بيوسني كان بيوسني بوس الواحد لأنته مش بوسة سفاله ومرات كان بيوسني على رقبتي وما كان يحط إيده على صدرى وكانت أختي تشوفه لما يعمل معاي هيكل وكانت تهاوش عليه وكان يعمل معاي هيكل كثير وما بقدرش أعدهن).

ووجدت المحكمة إن هناك غير مطابقة بأقوال المشتكية وذكرت المحكمة المشتكية بشهادتها لدى المدعي العام فذكرت أن شقيقها المتهم كان يبوسها بشراسة ويحط إيده على صدرها ويضغط عليه وكان يحط إيده على صدرها من فوق الثياب ولما كان المتهم وهو في حالة السكر يعمل هذه الأفعال مع شقيقته الصغيرة أمام والدته وأمام شقيقته الشاهدة وإنه كان يعتدي على شقيقاته بالضرب بعد وفاة والده وكان على خلاف دائم مع شقيقته من هنا تجد محكمتنا إن الأفعال التي كان المتهم يقوم بها تجاه شقيقته الصغيرة البالغة من العمر (١١) سنة لا تعدو أن تكون أفعالاً منافية للحياة سيما أنه يكون في حالة سكر ويقوم بهذه الأفعال أمام شقيقته الأخرى وأمام والدته التي امتنعت عن الشهادة بهذه القضية وفقاً لأحكام المادة (١٥٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية سيما أن المشتكية التي أخذت أقوالها على سبيل الاستدلال ذكرت بأن المتهم يضع إيده على صدرها في بعض الأحيان .

ولم تذكر أنه كان يضع يده على ثدييها ونظراً لصغر سنها ربما لا يكون لها أثداء بارزة أو ملموسة حتى يمكن المتهم من الضغط عليها أو لمسها من فوق الملابس كما ذكرت بأقوالها ومحكمتنا يساورها الشك بأن المتهم كان يقوم بهذه الأفعال تجاه شقيقته الصغيرة قصد هتك عرضها كونه يكون في حالة سكر وربما يمارس هذه الأفعال معها بقصد المداعبة المنافية للحياة وحيث إن الشك يفسر لمصلحة المتهم فإن الأفعال الثابتة بحق المتهم وبالحد المتيقن لدينا لا تعدو كونها تشكل جرم المداعبة المنافية للحياة بحدود المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات .

وحيث إن الثابت من أقوال المشتكية وأقوال شقيقتها الشاهدة ح أن المتهم تعدى عليهم بالضرب بواسطة العصا وبوسائل أخرى فإن شهادة المشتكية لا تخلو من الغرض للإيقاع بشقيقها وحيث لم تقم المحكمة بوزن البينات وزناً دقيقاً وسليناً وكان استخلاصها لما توصلت إليه كان مخالفًا للقانون والواقع مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه من حيث الواقعية الجرمية والتطبيق القانوني .

لذا نقرر نقض القرار المطعون فيه من حيث الواقعه المستخلصة وتطبيق القانون عليها وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنائيات الكبرى لإعادة وزن البينة ومن ثم إصدار القرار المناسب .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/٠٢/٢٠م.

~~عضو و القاضي المترئ من~~

~~عضو و~~

~~عضو و~~

~~رئيس الديوان~~

~~دقة~~

غ.ع

lawpedia.jo